

لاعتقاله، باستثناء التحدث عن علاقة له ب «فتح» ويكونه أحد قياديينها. وفي بعض الاحيان، تحدثت مصادر السلطات عن أسباب أمنية، لكنها لم تذكرها (الشعب، ١٥ و ٢٠ / ٩ / ١٩٨٧). بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٨٧، اعتقل فيصل الحسيني مجدداً، بناء على أمر أصدره وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بحجة استمرار الحسيني في القيام بنشاطات معادية لاسرائيل (الفجر، ١٤ / ٩ / ١٩٨٧). وتقول مصادر اسرائيلية ان الاعتقال السريع والمتواصل للحسيني، هذه المرة، لاعلاقة له بالتهمة الامنية التي تتحدث عنها السلطات، التي تدعي بأن اجهزة الأمن الاسرائيلية تملكها، بل هو اعتقال سياسي واضح، جاء، على ما يبدو، «رداً اسرائيلياً على مبادرة [ياسر] عرفات التي طرحها في جنيف [مؤخراً]» (الشعب، ١٥ / ٩ / ١٩٨٧: نقلاً عن هارتس، بدون ذكر تاريخ النشر). واتهم رئيس المجموعة الكونفدرالية في حزب العمل الاسرائيلي، اريه هس، الذي اعترض على اعتقال الحسيني، السلطات الاسرائيلية بالتنسيق مع الاردن في هذا المجال. وقال هس ان الاعتقال تم «بناء على طلب خاص من جانب الاردن [قدّم] إلى اسرائيل» و «انه لا يجوز لاسرائيل أن تكون أداة بيد الاردن ضد الشخصيات الفلسطينية». وأضاف هس: «ان عملية الاعتقال سوف تؤدي إلى تقوية نفوذه [الحسيني] وليس [إلى] اضعافه» (المصدر نفسه، ٥ / ٩ / ١٩٨٧).

ربعي المدهون

الواقعيين والعلماء الفلسطينيين، من أمثال سري نسيبة. وهؤلاء، وبتأييد من مسؤولين منفتحي الذهن ومتعاطفين معهم، في م.ت.ف. يريدون للموقف أن يتطور. و «بطبيعة الحال، يجد [ذلك] معارضة قوية ومبررة من جانب المتشددين والمثاليين». ويعتقد رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، ماهر أبوخاطر، أن الحادث الذي تعرض له نسيبة «لن يمنع الاتصالات بين الفلسطينيين والاسرائيليين الا لفترة زمنية قصيرة» تستأنف بعدها هذه الاتصالات (المصدر نفسه).

الحسيني إلى المعتقل

لم يكذب رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، يخرج من السجن بعد اعتقال دام عشرة أيام، حتى أعيد إليه ثانية بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ووضع رهن الاعتقال الاداري لمدة ستة شهور. وكان الحسيني اعتقل، ادارياً، ولدة ستة شهور، في الربيع الماضي؛ غير أن الفترة خفضت إلى ثلاثة شهور، بعد أن فشل الادعاء العسكري في إقناع المحكمة بالتصديق على الاعتقال لستة شهور. وقد خرج الحسيني بعد انقضاء فترة الثلاثة شهور، غير أنه أعيد إلى المعتقل ثانية، حيث قضى عدة أيام، غادر بعدها المعتقل. وفي كل هذه المرات، لم تقدم سلطات الاحتلال ضد الحسيني لائحة إتهام محددة، أو دوافع معينة،